

الفقر متعدد الأبعاد علة مزمنة تنخر جسد المنطقة العربية

الوباء والصراعات يوظنان الفقر والجهل والمرض بين الطبقات المهمشة



الفقراء يكتوون بنيران الحروب والأوبئة

الموجهة للمستحقين، غير أن حدة الأزمة، تحتاج لجهود إضافية لتخفيف حدة الضرر الناجم عن فقدان الوظائف وتقليل فجوات عدم المساواة، وهي ظواهر ترتبط تاريخياً بتفشي الأوبئة. وأوضح خالد الشافعي، رئيس مركز العاصمة للأبحاث والدراسات الاقتصادية بالقاهرة، أن مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف تبدأ من الإنعاش من هذا الفقر، وتنشأ على الرغبة في الانتقام، الأمر الذي يستلزم برامج حكومية تخرجه من هذه الدائرة، وتحول المحنة إلى منحة عبر استغلال طاقتهم وتنشئهم على فكر العمل الحر.



محمود محيي الدين

المنطقة العربية تشهد مرحلة مبركة تضاعف من معدلات الفقر

نفيين القبايح

مواجهة الفقر تتطلب دعم المعوزين في برامج توظيف

خالد الشافعي

مواجهة التطرف تبدأ بالتصدي للفقر متعدد الأبعاد

وتتفاقم الأوضاع مع تزايد معاناة الأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة، لإطلاق تحذيرات من تلك الدعايات، حيث يصل عدد الأطفال ممن يعيشون تحت خط الفقر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نحو 672 مليون طفل. تضع الأزمة الراهنة لجائحة كوفيد -19 الدول أمام تحديات كبيرة تختبر سياساتها وأجهزتها لعبور تداعيات الأزمة التي شوهدت هياكل الدول مالياً، وزادت حدة الضغوط المجتمعية، فلا مفر من تخطيها إلا بإجراءات تضمن المساواة في توزيع الدخل، الذي تحصده ثماره جميع فئات المجتمع. ويحتاج ضبط هذه المنظومة إلى نظم تحفيز مالية تعود بالنفع على الأفراد، ويعني هذا زيادة الاستثمارات العامة في الرعاية الصحية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وتقليص المخاطر التي تترتب على الجوائح المستقبلية. كما أنه من الضروري أن تواكب هذا التوجه تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتوسع في إتاحة التعليم عالي الجودة، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والاستثمار في البنية التحتية.

وتابع محي الدين "بينما نحت بعض الأقاليم الاقتصادية حول العالم من تخفيض نسبة من يعانون من الفقر المدقع، إلا أن هذه النسبة زادت عربياً إلى الضعف من 2.6 في المئة إلى 5 في المئة".

ويعد الإقليم الاقتصادي العربي الأسوأ في عدم عدالة توزيع الدخل، إذ يستحوذ أغنى 10 في المئة من السكان على 61 في المئة من الدخل القومي، في حين أن العشرة في المئة الأغنى في أوروبا لا يتجاوزون نصيبهم 37 في المئة وفي الصين 41 في المئة والهند 55 في المئة. وما يزيد من تعقيد هذا التوزيع المحقق أن معدلات البطالة التي تقضي إلى فقر أشد تركزا بين شباب العرب، وأعلى بين النساء مقارنة بالرجال.

احتياجات عربية

يحتاج الاقتصاد العربي إلى توليد 10 ملايين فرصة عمل جديدة كل عام حتى يتصدى لمعضلة الفقر والبطالة، على أن تتاح هذه الفرص وفقاً لسياسات نمو شاملة تعزز من فرص مشاركة النساء في سوق العمل لتعزيز التنمية التي لا تتأثر من حقوق الناس أو تهدر طاقتهم عبثاً.

ورغم تفاقم الفقر في المنطقة العربية، إلا أن مجتمعاتها تزدهر شبابية في هرماها السكاني، الأمر الذي يسرع من وتيرة التحسن ومواجهة الفقر بكافة أبعاده.

وما يقارب من 60 في المئة من السكان تحت سن الثلاثين، تزامناً مع زيادة توقعات العمر، وهي أمور إيجابية إذا أحسن الاستعداد لها بزيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية كمكونات رئيسية لرأس المال البشري. وأشارت نيفين القبايح، وزيرة التضامن الاجتماعي، إن تجربة مواجهة الفقر في مصر عبر برامج الدعم المختلفة حالات الفقر متعدد الأبعاد وأصابت لـ"العرب"، أن مظلة هذه البرامج تصل إلى نحو 36 مليون مواطن، وفق أولوية للفئات التي تعاني فقراً متعدد الأبعاد، فضلاً عن تأهيلهم لسوق العمل من خلال الحرف اليدوية.

ولضمان تسويق منتجات هذه الفئات تنظم مصر معرضاً تحت شعار "ديارنا" للمنتجات الحرفية والتراثية والأسر المنتجة، لبيع منتجات هذه الفئات وفتح آفاق مشاريعهم البسيطة من أجل تشجيعهم وحفزهم على الإنتاج، ويتم تخصيص جناح بالمعرض الدائم أيضاً لبيع منتجات الأشخاص ذوي القدرات الخاصة.

ومع أن الدول هرعت إلى تنفيذ إجراءات لحماية الفقراء من خلال زيادة المعونات الغذائية والتحويلات النقدية

واكد أن انتشار كورونا المستجد سيؤدي إلى إبطاء الاستهلاك والاستثمار في دولة مثل الجزائر، بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع إيرادات المالية العامة وعائدات التصدير، ما يزيد من ضغوط الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والتصدي لأزمة الصحة العامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية.

وأوضح أن اقتصاد المغرب يواصل في المعاناة، ما يزيد بشكل كبير من الاحتياجات التمويلية التي يرتفع بها الدين الخارجي والداخلي معاً، وبالنسبة إلى ليبيا فإن الصراع في البلاد يقاوم الأوضاع ويزيد من معدلات الفقر بصورة تلقائية.

وتبدو مصر في موطن ضعف، بما في ذلك ضعف الصادرات، وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تتفاقم العواقب المدمرة والمتعلقة بجائحة كورونا، ما يستلزم الحاجة إلى تخطي التحديات الهيكلية لحماية التعافي المستدام.

أما الاقتصاد السعودي فتوقعات تحسنه ضعيفة حتى الآن مع استمرار العجز في أرصدة المالية العامة متوسطة الأجل، ما يهدد القدرة على تحقيق أهداف المالية العامة لرؤية 2030.

وتواجه دولة الإمارات العربية تحديات دقيقة في القطاع العقاري، على الرغم من تدشين برامج التحفيز المالي التي تستهدف تسهيل وتسارع نمو الاقتصاد.

تكبد الاقتصاد العربي وفقاً لتقديرات الخبير الاقتصادي المصري محمود محيي الدين منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نتيجة لأسباب جيوسياسية خسائر تزيد على 900 مليار دولار لتضيف عبئاً جديداً على أعباء تراكمت من تراجع النمو والتنمية الشاملة.

ووصف في تصريحات لـ"العرب"، هذه المرحلة بأنها مرحلة "المركبات الكبرى"، نتيجة حالات الاضطراب وعدم اليقين والحراك السريع الذي يشهده عالم شديد التغير، ويعاني من تقلبات بيئية وتغيرات في المناخ وزيادة مخاطر الجفاف. يواكب كل ذلك ارتفاع في معدل النزوح وفتحة اللاجئين والمهاجرين قسراً بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية وتسارع وتيرة التحولات التكنولوجية.

الأشد فقراً التي تآثرت بفقدان الوظائف وزيادة أسعار الغذاء. كشف مسح المرصد أثناء فترة الإغلاق العام، أن أفقر 20 في المئة من مجموع الفقراء كانوا لا يحصلون على أي دخل مطلقاً، كما تضرر أصحاب الأعمال الحرة بشدة، فنحو ثلث المشاريع الأسرية لم تحصل على أي دخل تافراً بتفشي كورونا.

وكانت الأسر في المناطق الريفية أشد تآثراً، فالأزمة طالت جميع شرائح المجتمع، وأصبح الحصول على المنتجات الصحية الأكثر تعقيداً بالنسبة للأسر الأفقر متعزراً.

يصل عدد الأطفال ممن يعيشون تحت خط الفقر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نحو 672 مليون طفل

رصد مؤشر اندماج الأمن الاقتصادي، حتى قبل الأزمة أن نصف سكان المنطقة يعيشون على دخل يقل عن 5.5 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوى الشرائية في عام 2011، والتي تعادل حالياً أقل من ثلاثة دولارات.

على صعيد آخر، أسهمت الصراعات الحالية في مضاعفة معدلات الفقر المدقع، قياساً بالأفراد الذين يعيشون على دخل يقل عن 1.90 دولار للفرد في اليوم، من 2.4 في المئة في عام 2011 إلى 4.2 في المئة.

ومع التوسع في قياس معدلات الفقر في المنطقة وفق المؤشرات متعددة الأبعاد، فإن معدل الفقر المدقع في طريقه إلى التضاعف بشكل مخيف بسبب الجائحة.

ولا تزال تقديرات تكاليف الأزمات التي تعصف بالمنطقة غير مستقرة بسبب صعوبة التنبؤ بكيفية تفاعل الاقتصاد العالمي مع سياسات دول المنطقة، إلا أن التقديرات تشير إلى انكماش خلال العام الحالي بنسبة 1.1 في المئة.

قياسات ومؤشرات كبدت الأزمة الدول العربية نحو 116 مليار دولار، لكن حدة الانكماش تزداد على البلدان النامية المصدر للنفط في المنطقة بنسبة 3.9 في المئة، وستؤدي الصراعات الدائرة في اليمن وليبيا وسوريا إلى تعقيد الجهود الصحية لتلك البلدان، تضاف إليها الأزمة اللبنانية المالية والسياسية الطاحنة. ألقى مرصد البنك الدولي الضوء على مخاطر تلك الدعايات على عدد من دول المنطقة والتي من شأنها جر شرائح جديدة إلى الفقر متعدد الأبعاد، وقال إن الجائحة تتسبب في آثار سلبية على الأسر في تونس مثلاً، من ناحية الدخل والاستهلاك، خاصة في ما بين الفئات

وجه وباء كورونا المستجد ضربة موجعة للكثير من مخططات التنمية في المنطقة العربية، وزاد من معاناة الشعوب بعد أن نالت شدته من الأسر منخفضة الدخل والتي تمثل السواد الأعظم في الهيكل السكاني. وحسب الخبراء من المتوقع أن تقضي تبعاته إلى توطين الفقر متعدد الأبعاد والذي يعني فقر المال مع تدهور التعليم واستشراء الجهل والمرض. ومع ارتفاع معدلات الفقر المدقع ستكون الحكومات أمام تحديات هائلة تستوجب سياسات اقتصادية رشيدة في مواجهة هذه المعضلة.

تصون حياة كريمة للأفراد وتضمن عدالة التوزيع ورعاية صحية لبناء أجيال قادرة على المشاركة في العمل وزيادة الإنتاجية لمواجهة التحديات التي يمثلها الفقر ومظاهره المتباينة.

تسببت الوتيرة السريعة لانتشار فايروس كورونا عالمياً في آثار بالغة على حياة الناس، بعد أن فرضت أغلب الدول قيوداً على التنقل والاختلاط بين الناس، وشجعت على العزلة، حتى لو لم تفرض ذلك بالقانون.

ويبدأ حل الأزمة من إعادة ضبط دفة الاقتصاد مجدداً بعد أن فقد اتجاهاته بسبب صدمة كوفيد -19، فقد أن الأوان لدمج فئات المهمشين ضمن منظومة تشغيله والاستفادة من تلك القوى البشرية المحركة، بدلاً من أن تتحول إلى وقود يلتهم ثمار نموه وتدخل في دائرة أزمات.

وحذر مرصد البنك الدولي من التأثيرات البالغة لكورونا على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة الضعيفة اقتصادياً، ما يقاوم من التحديات الصحية العامة المتزايدة وتأثيراتها غير المباشرة على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن صدمات أسعار النفط التي تشكل ضغطاً على الموارد المالية للدول المصدر والمستورد على السواء.

تتفاقم الصدمات اللتان ضربتا اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت واحد بفعل التحديات الهيكلية التي تعاني منها منذ وقت بعيد، وأثرت على بيئة الأعمال، ورفعت من معدلات البطالة. أسفرت تلك الأوضاع عن اندماج الأمن الاقتصادي على نطاق واسع، ففي منطقة تقل فيها أعمار ثلثي السكان عن 35 عاماً، بلغت نسبة البطالة بين الشباب قبل الأزمة نحو 25 في المئة نصفهم من النساء، ومن المتوقع أن تتضاعف بعد ذلك.

وأعلن صندوق النقد حالة الاستنفار القصوى، بعد أن رصدت مؤشراتته تسبب وباء كورونا في إضافة مئة مليون فرد إلى دائرة الفقر، فيما يعيش أكثر من مليار آخرين حول العالم داخل نطاق الفقر نفسه، نصفهم في الدول ذات الدخل المنخفض.

دوائر الفقر

تقع غالبية دول المنطقة العربية في هذه الدائرة، فيما تعد دول مجلس التعاون الخليجي استثناءً في حساب معدلات الفقر بسبب طبيعتها النفطية وانخفاض عدد سكانها، لكنها تواجه ذات المشكلة بدرجات أقل حدة ومتفاوتة من دولة لأخرى.

لم يكن الفقر مستوطنًا في المنطقة العربية بهذه الطريقة الحادة، بل هو نتيجة لظروف سياسية واقتصادية أدت في ظل غياب التخطيط السليم والإدارة القائمة على المنهج العلمي إلى تراجع النمو، ومن ثم كان من نتائجه الخلل في الوضع الاجتماعي، وما أفضى إليه من تفاوت في مستويات المعيشة.

أسفر هذا التراجع عن تعثر في مواكبة التنمية في البلدان العربية الأقل قدرة وثروة، فيما استطاع بعضها الخروج من دائرة الفقر، لكنها لم تحرز تقدماً قوياً على مسار التنمية. أدت تلك الحلقة إلى التراجع، ليس على المستوى الاقتصادي والفكري فحسب، بل أصبحت معها أوضاع المجتمعات العربية، ونتاج عنها نتائج سلبية، أهمها هشاشة النسيج المجتمعي، وتفشي الأفكار الهدامة بين قطاع من الشباب.

أمام هذا الواقع، فإنه لا مفر أمام حكومات الدول العربية إلا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفقر عبر نظم إصلاحية تكون لبنتها الأولى لإصلاح التعليم والنظم التشريعية التي



محمد حماد

القاهرة - خلف انتشار كوفيد -19 ندبات عديدة شوهدت وجه العالم، وأحدث جروحاً غائرة بسبب تداعياته التي شلت الكثير من مفاصل الحياة، وخلفت وراءها هوماً رفعت من معدلات الفقر، مع ركود الاقتصاد، وتسريح العمالة، بشكل فاقم الضغوط الاجتماعية، ودفع شرائح كبيرة إلى دائرة جديدة من الفقر، الذي يلامس جوانب مختلفة في الحياة، تصل إلى حد عصيبها.

تشهد المنطقة العربية مرحلة استثنائية تكتنفها تحديات جسام على كافة الأصعدة، فبينما تعاني دول عدة فيها من تداعيات الوباء، تتفاقم الأمور في بعضها وتتضاعف معاناتها، بين نيران الوباء، والصراعات المسلحة، وحالات اللجوء، ونزوح أعداد غير مسبوقة داخل المنطقة وخارجها، حتى صار نحو نصف لاجئي العالم من العرب.

تكمّن أزمة الفقر متعدد الأبعاد، في أنه فقر مالي مصحوب بنقص في الصحة العامة والتعليم، ما يعقد مبادرات وخطط الانتعاش من برافته، ويزيد التحديات أمام الحكومات، الأمر الذي جعل منظمة الأمم المتحدة تضعه الهدف الأول في خطط التنمية الوطنية لعام 2030 لخطورته على مستقبل التنمية في العالم.

يحتاج الاقتصاد العربي إلى توليد 10 ملايين فرصة عمل كل عام حتى يتصدى لمعضلة الفقر والبطالة، على أن تتاح هذه الفرص وفقاً لسياسات شاملة

وأعلن صندوق النقد حالة الاستنفار القصوى، بعد أن رصدت مؤشراتته تسبب وباء كورونا في إضافة مئة مليون فرد إلى دائرة الفقر، فيما يعيش أكثر من مليار آخرين حول العالم داخل نطاق الفقر نفسه، نصفهم في الدول ذات الدخل المنخفض.

دوائر الفقر

تقع غالبية دول المنطقة العربية في هذه الدائرة، فيما تعد دول مجلس التعاون الخليجي استثناءً في حساب معدلات الفقر بسبب طبيعتها النفطية وانخفاض عدد سكانها، لكنها تواجه ذات المشكلة بدرجات أقل حدة ومتفاوتة من دولة لأخرى.

لم يكن الفقر مستوطنًا في المنطقة العربية بهذه الطريقة الحادة، بل هو نتيجة لظروف سياسية واقتصادية أدت في ظل غياب التخطيط السليم والإدارة القائمة على المنهج العلمي إلى تراجع النمو، ومن ثم كان من نتائجه الخلل في الوضع الاجتماعي، وما أفضى إليه من تفاوت في مستويات المعيشة.

أسفر هذا التراجع عن تعثر في مواكبة التنمية في البلدان العربية الأقل قدرة وثروة، فيما استطاع بعضها الخروج من دائرة الفقر، لكنها لم تحرز تقدماً قوياً على مسار التنمية. أدت تلك الحلقة إلى التراجع، ليس على المستوى الاقتصادي والفكري فحسب، بل أصبحت معها أوضاع المجتمعات العربية، ونتاج عنها نتائج سلبية، أهمها هشاشة النسيج المجتمعي، وتفشي الأفكار الهدامة بين قطاع من الشباب.

أمام هذا الواقع، فإنه لا مفر أمام حكومات الدول العربية إلا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفقر عبر نظم إصلاحية تكون لبنتها الأولى لإصلاح التعليم والنظم التشريعية التي